

الفصل الرابع

أثر جماعات الضغط على تكافؤ الفرص

التعليمية

الفصل الرابع

أثر جماعات الضغط على تكافؤ الفرص التعليمية

تستعرض الدراسة من خلال هذا الفصل أثر الأشكال التي أوجدتها جماعات الضغط على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك من خلال العناصر الآتية :

- أولا : - مدارس اللغات وتكافؤ الفرص التعليمية
- ثانيا : - الشهادات المعادلة وتكافؤ الفرص التعليمية
- ثالثا : - الشهادات الأجنبية
- رابعا: - التعليم العالى الخاص ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

الفصل الرابع

أثر جماعات الضغط على تكافؤ الفرص التعليمية

مقدمة

استعرضت الدراسة من خلال الفصل السابق تلك الأشكال التي أوجدتها جماعات الضغط في مصر وساهمت في انتشارها وأهمها :

- التعليم الخاص للغات .
- الشهادات المعادلة .
- الجامعات الأجنبية .
- الجامعة الخاصة .

وتستعرض الدراسة من خلال هذا الفصل أثر تلك الأشكال على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر ، حيث يتطلب تحقيق هذا المبدأ أن تتيح الدولة فرص تعليمية متكافئة لكل أبنائها ، بصرف النظر عن وضعهم الطبقي في المجتمع ، ولا يعنى ذلك مجرد فتح أبواب المدارس وتيسير الدخول لها لكل المتعلمين في مختلف المناطق المحلية ، بل لابد إلى جانب ذلك من تقديم كافة الخدمات التعليمية المختلفة بنفس المستويات بحيث تصبح القدرات العقلية للفرد هي الفيصل النهائي للارتقاء في السلم التعليمي وليس وضعه الطبقي .

وسوف تستعرض الدراسة تلك الأشكال ومدى تأثيرها على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

التعليم الخاص

يقصد بالتعليم الخاص بمصروفات هو " كل منشأة غير حكومية تقوم أصلاً أو بصفة فرعية بالتربية والتعليم والإعداد المهني ، أو يأتي ناحية من نواحي التعليم العام أو الفني قبل مرحلة التعليم الجامعي " (١).

وتنقسم المدارس الخاصة إلى :

أ - مدارس يتم فيها الدراسة باللغة الأجنبية في المواد غير القومية مثل العلوم والرياضيات .

ب - مدارس يتم فيها الدراسة باللغة العربية مع العناية بتدريس اللغة الأجنبية الأولى في جميع المراحل .

- مدارس أجنبية تسير وفق المناهج الرسمية بمستوى رفيع في اللغات .
- مدارس أجنبية تسير وفق المناهج الرسمية تماما .

١ - قانون التعليم الخاص رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٩٣ ، (مرجع سابق)

• مدارس أجنبية تسير وفق مناهج أجنبية .^(١)

ويعتبر هذا التقسيم هو التقسيم الرسمي للمدارس الخاصة في مصر حسب القانون. وإلى جانب ذلك يوجد تقسيم آخر للمدارس الخاصة وهو التقسيم الواقعي الذي نتج عن ظاهرة التوسع في التعليم الخاص والتي نتجت عن الاستجابة لزيادة الطلب عليها من قبل الفئات العليا في الدخل ولاسيما من حققوا الثراء بفعل الهجرة الخارجية أو من خلال آليات الحراك التي أتاحتها سياسة الانفتاح الاقتصادي .^(٢)

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى دخول رأس المال الخاص في ذلك الميدان للاستثمار والذي مثل مع جماعات ضغط في هذا المجال كما سبق الإشارة في الفصل السابق وتنقسم المدارس الخاصة من هذا المنطلق إلى :

١ - مدارس خاصة منخفضة التكاليف (مدارس يتم فيها الدراسة باللغة العربية مع العناية بتدريس اللغة الأجنبية الأولى في جميع المراحل) وتتراوح مصاريف هذه المدارس بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ جنية مصري .

٢ - مدارس مرتفعة التكاليف (وهي المدارس التي يتم فيها التعليم باللغات الأجنبية في المواد غير القومية مثل العلوم والرياضيات) وتنقسم إلى:

أ - مدارس مرتفعة التكاليف نسبياً ، وهي مدارس اللغات القديمة أو تلك التي نشأت في بداية التوسع في التعليم الخاص وتتراوح مصروفاتها بين ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنية مصري .

ب - مدارس أكثر ارتفاعاً في التكاليف (التعليم السياحي) وهذه المدارس انتشرت في مصر منذ بداية التسعينات وتتراوح مصروفاتها ما بين ٦٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ جنية مصري وتنتشر اعلاناتها على النحو الآتي (مدارس ... للغات ومدرسة ... البريطانية ، تعلن المدرسة عن فتح باب القبول من الآن لجميع المراحل التعليمية من قبل الحضانه وحتى الثانوية وشهادة ال G.C.E ، هيئة التدريس أكبر تجمع من الأساتذة الجامعيين ذوي الكفاءة والخبرة العالية ، امكانيات المدرسة : حمامات سباحة ، ملاعب ضخمة ، خيل ... الخ) وعادة ما يعقب هذا في نهاية الاعلان "وهذه المدارس لأبناء الصفوة".^(٣)

ج - مدارس ذات تكاليف باهظة ، وهي المدارس الأجنبية التي تسير وفق مناهج أجنبية (المدارس الأمريكية على سبيل المثال) تتراوح مصروفاتها بين ١٠ إلى ٢٠ ألف دولار أمريكي ، وهذا النوع من المدارس ظهر منذ منتصف التسعينات وما يزال يشمل عدد قليل من المدارس .^(٤)

^١ - قانون التعليم الخاص ، (المرجع السابق)

^٢ - عبد السلام نورية ، الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٦٨ ،

^٣ - نموذج من اعلانات المدارس الجديدة ، جريدة الأهرام ، ٢٨ / ٦ / ١٩٩٨ ، ص ٣٧

^٤ - هذا التقسيم قامت به الباحثة من خلال ما توافر من معلومات عن مصاريف المدارس حيث تعمل في هذا الحقل وهذه المصروفات

أولاً : - مدارس اللغات وتكافؤ الفرص التعليمية

ان المدرسة هي المكان الذي تتكون فيه عقول الصغار وتتطور فيه أفكارهم وفيها يتعلمون قيمهم الاجتماعية ويتشكل فيها سلوكهم الاجتماعي ، ولذلك فان البيئة المدرسية المناسبة تسمح بتطور شخصية التلاميذ بشكل ايجابي ، كما انها تسهم في رفع مستواهم التعليمي ، والبيئة المدرسية الغير مناسبة تعطي نتائج عكسية .^(١)

وتعد مدارس اللغات نموذجاً ايجابياً للبيئة المناسبة حيث توافرت في هذه المدارس منذ نشأتها عوامل التميز في العملية التعليمية ، فلقد تميزت هذه المدارس من حيث السمعة العلمية والامكانيات الضخمة والمباني والأدوات والملاعب ، بالإضافة إلى استخدامها للأساليب المتقدمة في العملية التعليمية ، مع الاهتمام بالجانب الخلقى للتلميذ .^(٢)

ويضاف إلى ذلك أن هذه المدارس تتميز بالكثافة المنخفضة للفصول ، كما أنها تحرص على أن تضم كل المراحل التعليمية من رياض الأطفال إلى ما قبل الالتحاق بالجامعة ، فهي تستقبل التلميذ طفلاً ، ثم يأخذ في النمو من مرحلة بعد مرحلة في معهد تعليمي واحد يسوده مناخ تربوي وتعليمي معين ، حيث تؤدي الخدمة بالوسائل الخاصة بهذا المعهد وهذا اتجاه تربوي له أهميته في عملية التربية وعملية التعليم .^(٣)

وإذا أضيف إلى ذلك تلك القواعد غير المكتوبة التي تضعها مدارس اللغات لاختيار نوعيات معينة من التلاميذ ، بحيث يتوافر في الأطفال المقبولين شروط معينة أهمها مستوى اقتصادي واجتماعي مرتفع ، والمستوى الثقافي والمهني للأباء والأمهات، وبذلك يصبح هناك منهج ظاهري تسيير عليه وفق برامج الوزارة "ومنهج خفي وهو الخصائص التي تتميز بها بيئة كل مدرسة وتتضمن القواعد غير المكتوبة والتي تحكم كيفية تعلم الأطفال " .^(٤) وبذلك تتكامل الظروف المناسبة للتنشئة ، فهناك مستوى اقتصادي واجتماعي مرتفع وامكانيات تعليمية وبيئة تربوية مناسبة تمنحها هذه المدارس للتلاميذ مما يسمح لهم بنمو عقولهم وتتطور أفكارهم بشكل ايجابي ، وبذلك تعتبر مدارس اللغات أكثر مدارس مصر تميزاً ، فهي تؤدي الخدمة التعليمية بطرق تختلف عن غيرها من المدارس الأخرى سواء الرسمية أو الخاصة ، وقد انعكس ذلك على نتائج هذه المدارس خاصة في نتائج امتحانات الشهادات العامة حيث تحقق أعلى نسبة للنجاح .^(٥) حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة نجاح الطلاب في الشهادات العامة في

١ - Morris Christine , Pressure groups and the politicsof education (op.cit) , p1

٢ - محمد عبد القادر ، التبو مستوى التحصيل من خلال علاقته ببعض العوامل والمتغيرات ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة المنصورة ن كلية التربية ، ١٩٧٩ ، ص٦٦

٣ - سالم حسن على ، التعليم في مدارس اللغات ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٧ ، ١٠٨

٣ - فتحى سرور ، كلمة وزير التعليم في عيد التعليم الخاص ، مجلة التعليم الخاص ، تصدرها جمعية أصحاب المدارس الخاصة ، ٢٤ ، مايو ، ١٩٩٠ ، ص١١

٤ - سامية السعيد باغوغو ، سياسة القبول بالتعليم الجامعي ومدى تحقيقها لتكافؤ الفرص التعليمية ، دراسة ميدانية على جامعة طنطا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة طنطا ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٨

٥ - الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ، بيانات وزارة التربية والتعليم لنتائج الامتحانات للعام الدراسي ١٩٩٥ / ١٩٩٦

مدارس اللغات بالنسبة إلى المدارس الحكومية ، فنسبة النجاح في الشهادة الابتدائية ٩٩,٨ % في مدارس اللغات مقابل ٨٥,٤ % في المدارس الحكومية ، في الشهادة الإعدادية ٩٨,٦ % في مدارس اللغات مقابل ٨٥,٥ % في المدارس الحكومية ، في الثانوية العامة ٩٧,١ % في مدارس اللغات مقابل ٨٩ % في المدارس الحكومية .^(١) ويقابل ذلك في المدارس الحكومية حيث تواجه العملية التعليمية عددا من المشكلات التربوية منها :

- أشار وزير التربية والتعليم إلى تدهور العملية التعليمية في المدارس الحكومية طوال فترة الثمانينيات نتيجة لقصور المباني التعليمية ، وللكثافة العالية ، وتحميل الفصول أكبر من طاقتها ، حيث وصل في بعض الأحيان إلى مائة تلميذ .^(٢) بالإضافة إلى تعدد الفترات التي وصلت إلى أربع فترات مما أدى إلى التدهور التام في العملية التعليمية .^(٣) لقد كان ذلك تعليقا على العملية التعليمية حتى بداية التسعينيات ، ومازالت هذه الحالة حتى الوقت الحاضر مما يدل على ذلك.

- تشير بيانات تقرير التنمية البشرية لمصر إلى انخفاض جودة التعليم في المدارس الحكومية ، حيث وصلت نسبة الأبنية غير الصالحة من الناحية التربوية عام ١٩٩٢ إلى ٤٥ % في محافظة القاهرة ، ٥١ % محافظات الوجه البحري ، ٢٧ % في محافظات الوجه القبلي ، والنسبة المئوية في مصر ٤٠ % من المباني المدرسية غير صالحة من الناحية التربوية .^(٤)

- كما تشير البيانات إلى وجود قصور في الأبنية المدرسية حيث ان ٤٩ % من هذه الأبنية غير صالح لاستخدام معظمها مع عدم وجود دورات مياه ، ملاعب ، مياه نقية ، كهرباء ، ... الخ .^(٥)

- كما يشير تقرير المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ١٩٩٧ ، حيث تضمن صورة واقعية لحالة التعليم الحكومي في مصر إلى أن حالة ٥٠ % من المدارس لا تصلح بكل المعايير لتقديم الخدمة التعليمية الناجحة لان :

- معظم المدارس بالمدن الكبرى تعمل فترتين .
- ارتفاع متوسط كثافة الفصول مما أثر على التحصيل الدراسي .
- عدم صلاحية المرافق والتجهيزات المدرسية .
- ضعف المراقبة للعملية التعليمية اذ تغفل الادارة المدرسية دورها في تقويم نمو التلاميذ التحصيلي والاجتماعي والأخلاقي .^(٦)

١ - فتحى سرور ، كلمة ألقاها في ندوة مشكلات ديمقراطية التعليم ، رابطة التربية الحديثة ، ١٣ / ٣ / ١٩٨٧ ، مجلة

دراسات تربوية ، يونية ١٩٨٧ ، ص ١١

٢ - حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٢٨

٤ - تقرير التنمية البشرية في مصر ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ١٤٩

٥ - The Current status of pre-university education and its regional disparity in Egypt , Cairo

Demographic center , 1994 , p118

٦ - المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ، تقرير عن التعليم في مصر ، القاهرة ١٩٩٧

كما تشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن نسبة المدارس الحكومية التي تشمل اليوم الكامل تمثل ٣٥ % في المرحلة الابتدائية ، ٣٣ % في المرحلة الاعدادية ٦٠ % من المرحلة الثانوية .^(١)

وبذلك لا توفر هذه البيئة مناخا مناسباً لتكوين عقول الصغار ، عكس البيئة التي توفرها مدارس اللغات ، وفي هذا الصدد يمكن القول أن اكتساب الثقافة داخل المدرسة أو التفاعل معها لم يعد ميسوراً ومتاحاً أمام الجميع بنفس القدر الذي يتاح به أمام أبناء القادرين .^(٢) إن تكافؤ الفرص التعليمية لا يعنى فقط المساواة في الالتحاق بل وعدم التحيز فيه بسبب القدرة المالية .^(٣) كما يدعو تكافؤ الفرص إلى أن يعامل كل فرد في المجتمع أو المدرسة بالتساوى مع الآخرين وذلك بتوفير نفس المستويات الدراسية .^(٤)

وبذلك يعنى انتشار مدارس اللغات واقتصارها على فئات معينة تقدم اليهم خدمة متميزة مظهر هام من مظاهر اهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من حيث الامكانيات المتاحة للتلاميذ ، ولا يقتصر مبدأ عدم تكافؤ الفرص على الامكانيات التعليمية فقط ولكن هناك العديد من المظاهر الأخرى .

فالانتشار المطرد في نمو هذه المدارس والاقبال عليها أتاح لأبناء القادرين الهروب من قواعد القبول بالتعليم الرسمي ، فلقد نجح أصحاب المدارس الخاصة في خفض سن الالتحاق بالمدارس الخاصة عن المدارس الحكومية .^(٥)

وهذا يعنى ان بعض التلاميذ الذين يملك أولياء أمورهم الامكانيات المادية يسبقون أقرانهم في نفس المرحلة العمرية في السلم التعليمي ، كما لا يخضع التلاميذ في مدارس اللغات للقواعد التي تضعها الدولة للانتقال من مرحلة لأخرى حيث يتم قبول الناجحين في شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي في الدورين الأول والثاني (دون شروط المجموع) يشترط امتحانهم في المستوى الرفيع للغة الأجنبية الأولى ٥٠ % واللغة الأجنبية الثانية ٤٠ % على الأقل .^(٦)

بينما يطالب تلاميذ المدارس الحكومية بالحصول على مجموع لا يقل عن (٧٥ % عادة) في الدور الأول فقط كشرط للالتحاق بالمرحلة الثانوية ، وهذا يعنى أن الالتحاق بالتعليم الثانوى العام الذى يعتمد على المجموع بالنسبة لطلاب المدارس الحكومية يتيح الفرصة للقادرين مادياً ليأخذوا فرصتهم في التعليم إلى أقصى ما يمكن طبقاً لقدراتهم المالية وليس طبقاً لمقدرتهم واستعداداتهم الخاصة لنوع التعليم الذى يلتحقون به ، وهذا يعنى أن القادر مادياً يجد الطريق أمامه مفتوحاً لمواصلة التعليم فيما هو مغلق أمام من يتساوون معه في القدرة الذهنية ولكنهم غير قادرين مالياً .^(٧) وقد انعكس ذلك بشكل واضح على فرص الالتحاق بالجامعة فالى جانب ما تتميز به مدارس اللغات من

١ - الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ، احصاءات التعليم قبل الجامعى ١٩٩٧ - ١٩٩٨

٢ - السيد محمد الراجح ، التحليل السيسولوجى لبنية المجتمع المصرى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٩٧ ، ص ٢٦٠

٣ - المحالس المتخصصة ، ١٩٩٣ ، ص ٣٣٠

٤ - Husen Torsten , The School in Question , Oxford university , press Oxford , 1979 , p74

٥ - انظر الفصل السابق ، ص

٦ - صلاح بشر المراغى ، دليل التعليم الخاص ، مطابع رور اليوسف الجديد ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣

٧ - سعودى عبد الظاهر ، تكافؤ الفرص التعليمية (مرجع سابق) ، ص ١٠٤

امكانيات في العملية التعليمية وما تميز به الطلاب من توافر الامكانيات المادية فهناك اتاحة الفرص أمام تلاميذ مدارس اللغات في الحصول على نسبة اضافية من المستوى الرفيع التي تمثل أكبر دليل على وجود تمايز فالتلميذ في المدرسة الأجنبية يتمتع بفرص أفضل في الحصول على نسبة اضافية فوق المجموع من خلال المستوى الخاص للغة الأجنبية بينما زميله في التعليم الحكومي محروم من هذا الامتياز .^(١)

وتشير معظم الدراسات إلى زيادة فرص طلاب مدارس اللغات للدخول إلى الجامعة بنسبة تفوق المدارس الحكومية .^(٢)

بل ان فرص الالتحاق بالجامعة من خلال مدارس اللغات يصل إلى أكثر من ثلاثة أمثال التعليم الحكومي .^(٣)

الشهادات المعادلة وتكافؤ الفرص التعليمية

تعتبر الشهادات المعادلة مظهرا آخر من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية التي ساهمت جماعات الضغط في ظهورها وتعدد هذه الشهادات في مصر ، وتقتصر الدراسة على عرض نماذج من هذه الشهادات كمظهر من مظاهر اختراق النظام التعليم في مصر وتنقسم هذه الشهادات إلى :

أ- شهادات يتم الحصول عليها من داخل مصر

لقد اقتصر الالتحاق بشهادة G.C.E على الفئات القادرة من الناحية المادية نظرا لاعتمادها على الدروس الخصوصية . كما استطاع الملتحقون بها اختصار سنوات الدراسة حيث لم تشترط هذه الشهادة فترة زمنية معينة ولذلك كان يمكن الحصول عليها في خلال ستة اشهر فقط بعد أو قبل الشهادة الإعدادية وبذلك يمكن للطلاب الالتحاق بالجامعة وهم في سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة فقط .^(٤)

في حين أن أقرانهم في المرحلة الثانوية لا يمكنهم الالتحاق بالجامعة قبل مرور ثلاث سنوات ، والى جانب ذلك تميزت هذه الشهادة بقلّة عدد المواد التي يدرسها الطلاب (حيث يشترط النجاح في خمس مواد فقط) والمرونة التي تتسم بها حيث يسمح للطلاب اعادة أحد المواد التي رسب فيها أو تحسين مجموعها .^(٥)

ويقابل ذلك كثرة مواد الثانوية العامة وصارم نظامها (في ذلك الوقت الرسوب في مادة يعنى اعادة السنة كاملة وعدم وجود تحسين في المواد) وبالإضافة إلى ذلك تخصيص نسبة ٥% من الأماكن في الجامعات وانعكس ذلك على نسبة الالتحاق بالجامعات حيث تشير الاحصائيات إلى ارتفاع نسبة الملتحقين بكليات القمة من خلال هذه الشهادة ففي العام الدراسي ١٩٨٩ / ١٩٩٠ بلغ عدد طلاب الشهادة ٣٠١٩ طالب ، التحق منهم ١٠٠٠ طالب بكلية الطب ، ١٦٠ طالب بكلية طب الأسنان ، ٢٣٠ طالب بكلية الصيدلة

١ - مديحة السقطي ، مرجع سابق ، ص ٧٤ ، ٧٣

٢ - انظر سامية بغاغو ، سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص /علي عبد ربه ، تكاليف التعليم في سن الثانوية العامة وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي (مرجع سابق)

٣ - حامد عمار ، دراسات في التربية والثقافة ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ / تم الاشارة ذلك خلال الفصل السابق

٤ - مأمون سلامة ، جريدة الوفد ، ١٢/١١/١٩٨٩ ، ص ٩

٥ - عبد السلام نوبيرة ، الحراك الاجتماعي ، ص ٢٧٢

٦٥٢ طالب بكلية الهندسة ، ٢٠٥ طالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٣٨ طالب بكلية الاعلام .^(١)

لقد كانت شهادة G.C.E ليست لها شرعية قانونية ومع ذلك فقد كان لها شرعية واقعية اكتسح الناجحون فيها كليات القمة الجامعية .^(٢)

وبالرغم من الغاء هذه الشهادة الا انها ظلت فترة طويلة تمثل مظهرا من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية لصالح أبناء القادرين اقتصاديا ، ولقد تم استبدالها بشهادة G. C. S. E ، وبالرغم من وجود تعديلات كثيرة في قانون هذه الشهادة عن الشهادة السابقة ، حيث يشترط النجاح في ٧ مواد في هذه الشهادة ، وان يحصل الطالب على تقدير C على الأقل في جميع المواد ، مع السماح بتقدير E أو C في مادة واحدة كما يشترط مرور ثلاث سنوات على حصولهم على الإعدادية .^(٣) الا انها مازالت تمثل مظهر من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية وذلك للمرونة التي تتميز بها نظام الامتحانات حيث يسمح للطالب أن يعيد أى مادة حصل فيها على تقدير منخفض بحيث يرفع من مجموع الكلى اذا استطاع أن يحصل على تقدير أعلى في نفس المادة في امتحان لاحق مع اغفال التقييم المنخفض الذى حصل عليه ، كما أن شروط القبول بالجامعة يتطلب عددا أقل من المواد التي تدرس بهذه الشهادة (سبع مواد) بالمقارنة بعدد المواد التي تدرس في الثانوية العامة المصرية . بالاضافة إلى ارتفاع نسبة ٥ % المحددة لهؤلاء الطلاب ، فلقد بلغت نسبة التحاق طلاب الشهادة الانجليزية بالجامعات المصرية في العام الدراسي ١٩٩٧ / ١٩٩٨ (١١,٨ %) من نسبة الملتحقين بالجامعة ، بينما لا يتعدى عدد طلاب هذه الشهادة (٠,٣ %) من عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة .^(٤) مما أتاح لهم فرص أكبر للالتحاق بالجامعة خاصة كليات القمة ، وتشير إحدى الدراسات إلى ارتفاع نسبة قبول طلاب الشهادة البريطانية لكليات الطب والهندسة (كليات القمة) حيث بلغت نسبة القبول ٩٦% من طلاب الشهادة البريطانية مقابل ٢٧% من طلاب المدارس الرسمية .^(٥) ويدل ذلك على ان فرص الالتحاق بالجامعة بالنسبة للشهادة البريطانية تمثل حوالى أربعة أمثال فرص التعليم الحكومى ، ولا يرجع ذلك لارتفاع مجاميع هؤلاء الطلاب بل إلى ارتفاع نسبة ٥ % المحددة لهم مع قلة أعداد الطلاب المتقدمين ، فهؤلاء الطلاب عادة ما يقل مجموعهم عن الحد الأدنى للقبول بهذه الكليات .

ب - الشهادة الأمريكية

تتراوح مصروفات هذه المدارس بين ١٠ إلى ٢٠ ألف دولار ، كان فيما سبق يتم الحصول على هذه الشهادة من الولايات المتحدة (سوف تستعرضها الدراسة) ونظرا لسهولة المواد والدرجات المرتفعة التي تمنحها لطلابها فقد تسابق أبناء الفئات

^١ - المجلس العلى للجامعات ، مركز بحوث وتطوير التعليم الجامعى ، ادارة الاحصاء ، أعداد الطلاب المقبولين بجامعات ح . م . ع

عن طريق مكتب التنسيق ١٩٨٩ - ١٩٩٢

^٢ - حامد عمار ، قضايا الأزمة التربوية ، مرجع سابق ، ص ١٠١

^٣ - النشرة التشريعية ، العدد العاشر ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ١٢٩٩ / تقدير D يعنى ٥٠ % ، تقدير E يعنى ٤٥ %

^٤ - احصائيات المجلس الأعلى للجامعات لطلاب الشهادات المعادلة عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨

^٥ - على عبد ربه ، تكاليف التعليم في سن الثانوية العامة ، مرجع سابق ص ١٤

الغنية للالتحاق بها ، وعندما قرر المجلس الأعلى للجامعات وضع عدد من الضوابط لعلاج ظاهرة الشهادات المعادلة الأمريكية نظرا لاختلاف المناهج في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يختلف المنهج من مدرسة لأخرى ومنها أن تكون المدرسة المانحة للشهادة من إحدى المدارس الحكومية أو الخاصة المعتمدة من أمريكا ، وان يكون الطالب قبل سفره تحت الإشراف العلمى للمكتب الثقافى المصرى بواشنطن تطبق عليه قواعد الإشراف العلمى مثل الحصول على إذن مسبق بمغادرة مقر الدراسة - ان يكون ولى أمر الطالب يعمل فى أمريكا طوال عام الدراسة .^(١) وعند اغلاق هذه الأبواب الخلفية لدخول الجامعة والحصول على الثانوية العامة ، أسرع المستثمرون وأولياء الأمور إلى انشاء تلك المدارس التى تعطى الشهادة الأمريكية داخل حدود مصر وانتشرت هذه المدارس منذ عام ١٩٩٦ وأسرت مدارس اللغات الاستثمارية لفتح فصول بها خاصة لمنح الشهادة الأمريكية والتى تتميز بسهولة المواد بالإضافة إلى عدم وجود امتحانات موحدة حيث يتم وضع الامتحانات وتصحيحها داخل المدرسة ، كما يتم تحديد المجموع النهائى من خلال - التواجد بالفصل - الالتزام بالزى - عمل الواجبات المنزلية - كراسات الفصل - كتابة الاختبار الاسبوعى ويتم توزيع الدرجات كالتالى : - الواجبات المنزلية ٢٠ % من الدرجات - الامتحان الاسبوعى ٢٠ % - الامتحان الشهرى ٣٠ % الانتظام والزى المدرسى ١٠ % ، ويتم تقدير ذلك كله من خلال مدرس الفصل ثم تجمع هذه الدرجات لتحديد المجموع الكلى والنهائى فى السنة الثالث ويحصل معظم طلاب هذه الشهادة على مجموع لا يقل عن ٩٠ % ثم يتساوى هؤلاء الطلاب مع طلاب الثانوية العامة .

لقد أصبحت هذه المدارس علامة مميزة لفئات معينة فى المجتمع يتباهى أولياء الأمور بالحاق أبناءهم بها مما يمنحهم تميز طبقي كما انهم يضمنون دخول أبنائهم الجامعة الأمريكية والجامعات المصرية ، خاصة كليات القمة حيث يتم معادلة هذه الشهادة بالثانوية العامة ويسمح لهم بدخول الجامعات المصرية من خلال امتحان (S A T I) وهو امتحان يتم فى مادتين فقط وهما الرياضيات (بمستوى الصف الثالث الإعدادى) واللغة الانجليزية ويؤدى الطالب امتحان فى هاتين المادتين من خلال ورقة واحدة ويحتسب نجاحه بمجموع درجات المادتين أى انه من الممكن أن يؤدى نجاح الطالب فى مادة واحدة على اعتبار انه نجح فى المادة الأخرى أى أن النجاح فى مادة (S A T I) يقبل فى الجامعات المصرية بأقل من ٥٠ % (ويجب الإشارة إلى ان هذه الامتحانات تتسم بالسهولة) حيث تعتمد على مجموعة من الأسئلة الموضوعية يبلغ عددها ١٦٠٠ سؤال تقريبا ويعتبر الطالب ناجحا اذا تمكن من اجابة ٩٠٠ سؤال فقط منها .^(٢)

وبذلك تتضح المساحة المتاحة لهؤلاء فى الحصول على مجاميع مرتفعة سواء كان من خلال نوعية الدراسة أو سهولة الامتحان السابق الإشارة إليه مما يتيح لهؤلاء الطلاب الالتحاق بالجامعات المصرية أسوة بطلاب الثانوية العامة المصريين بل قد يتفوقون عليهم حيث ان النسبة المخصصة للشهادات المعادلة ٥% من الأماكن داخل

١ - قرار المجلس الأعلى للجامعات ، الجلسة رقم ٣٤٤ تاريخ ١٩ / ٨ / ١٩٩٥

٢ - نشرة خاصة لأحد المدارس التى تمنح الشهادة الأمريكية

الجامعة مع مراعاة قلة عدد الحاصلين على هذه الشهادات مما يسمح لجميع الحاصلين عليها بالدخول إلى كليات القمة وبمجموع ينخفض أحيانا عن الحد الأدنى للكلية .

الشهادات الأجنبية المعادلة خارج مصر :

لقد زادت في الآونة الأخيرة أعداد طلاب الحاصلين على الشهادة الأجنبية المعادلة من خارج مصر وكثرة هذه الشهادات وتنوعت مثل الشهادة الروسية والشهادة المجرية ودبلوم الشهادة الأمريكية والمجرية والبلغارية وغيرها وتستعرض الدراسة نوعين من هذه الشهادات كنموذج للشهادات السابقة .

• الشهادة المجرية :

ويتم الحصول على هذه الشهادة من دولة المجر من إحدى المدارس الحكومية التي تعطى شهادة الثانوية العامة المجرية وهي مدرسة (Bizownyitvany) وهي مدرسة حكومية تقع في إحدى المدن المجرية الصغيرة .^(١)

ومدة الدراسة بها لا تتعدى تسعة أشهر وعادة ما يلجأ إليها الطلاب الذين فشلوا في الحصول على شهادة (G.C.S.E) والذين رسبوا في موادها أو الراسبون في الصف الثاني الثانوي ، والمواد التي يتم تدريسها في هذه الشهادة - اللغة الانجليزية والمجرية - وعدد المواد ست مواد دراسية ، كيمياء - فيزياء - رياضيات - اللغة الانجليزية - اللغة المجرية - تاريخ - أحياء يمتحن الطالب في مادتين هما الرياضيات واللغة الانجليزية شفويا وتحريريا بالإضافة الى اللغة المجرية ، أما باقي المواد فيتم الاختبار فيها شفويا ، كما يأخذ الطالب الحاصل على هذه الشهادة خمس عشرة درجة فوق المجموع فرق درجات ، ويتم توزيع الحاصلين على هذه الشهادة طبقا لنسبة ٥% المخصصة للشهادات المعادلة وعادة ما يفضل هؤلاء الطلاب الالتحاق بكلية الطب والهندسة .

• الشهادات الأمريكية :

وهي شهادة معادلة للثانوية العامة ، يت الحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يختص كل وكيل بمجموعة من الولايات ، ومدة الدراسة فيها لعلم واحد يلجأ إليها أيضا الفاشلون في شهادة (G C S E) ذوو المستوى الضعيف ذهنيا المرتفع ماديا (ويجب الإشارة إلى أن هناك مدارس تدرس الموسيقى والتصوير والرسم وعند معادلتها بالثانوية العامة في مصر يكون المجموع أكبر من ٩٠% مما يهيئ لهؤلاء الطلاب الالتحاق بأى كلية) .^(٢)

كما ان هناك شهادات في بعض الولايات لا تؤهل الحاصلين عليها للالتحاق بالجامعات الأمريكية أو الجامعة الأمريكية في القاهرة الا بعد امتحان S . A . T ومع ذلك كانت الجامعات المصرية تفتح لهم أبوابها ليحتلوا مقاعد كليات القمة بفضل

١ - حصلت الباحثة على هذه البيانات من خلال مقالات شخصية مع بعض أولياء الأمور و طلاب هذه المدارس والاطلاع على

الشهادة الخاصة بالمدرسة

٢ - سيد علي ، حريدة الأهرام ١٩٩٣/٩/٢ ن ص ٣

المجاميع العالية التي تمنحها هذه المدارس .^(١) دون الحاجة لهذا الامتحان ، ولذلك يلاحظ زيادة أعداد طلاب هذه الشهادات منذ عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ (وهو العام الذي تم فيه إلغاء شهادة G.C.E) حيث زاد عدد الطلاب من ١٣٧ إلى ٢٤٢ عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ ، ثم إلى ٣٠٦ عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ ، كما يلاحظ انخفاض النسبة في علم ١٩٩٧ / ١٩٩٨ إلى ١٧٦ طالب .^(٢) وهو العام الذي تم فيه تطبيق الضوابط التي وضعت لمعادلة هذه الشهادات .

وعندما اشتد الهجوم على هذه الشهادات ووضعت لها ضوابط محددة كما سبق الإشارة إلى ذلك أسرع تلك الفئة المستفيدة إلى انشاء المدارس التي تمنح هذه الشهادات الأمريكية في ظل تكافؤ الفرص التعليمية للجميع .

وكما سبق الإشارة إليه أن نسبة القبول داخل الجامعات المصرية تأتي دائما في صالح الشهادات المعادلة بمعدلات عالية وغير عادلة على حساب فرص القبول لطلاب المدارس الحكومية الأمر الذي يؤكد على انعدام العدالة في المساواة بفرص القبول بالتعليم الجامعي على أساس نوع التعليم ويرجع السبب المباشر في عدم تكافؤ فرص القبول على أساس نوع التعليم إلى العامل الاقتصادي لتكاليف التعليم التي تتفقا الأسرة في كل نوع .^(٣)

مما يجعل المساواة ، ففي فرص القبول بالجامعات بصفة عامة وكليات القمة بصفة خاصة مرتبطة بالقدرة والمستوى الاقتصادي للمتعلّم مما يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، حيث أن " احكام الاشراف على المنافذ الخلفية المتاحة للقادرين من الخطوات الهامة لتحقيق هذا المبدأ .^(٤)

التحويل من الجامعات الأجنبية :-

مع التحول الذي طرأ على المجتمع المصري منذ منتصف السبعينات وظهور تلك الفئات التي حققت حراكا اجتماعيا من خلال الآليات التي أوجدتها سياسة الانفتاح الاقتصادي ورغبة هذه الفئات في التميز الاجتماعي لأبنائهم سعت هذه الفئات بالاسراع للاحاق أبناءهم بالجامعة الأمريكية التي كانت لا تخضع لاشرف الدولة ولم تكن تشترط مجموعا محددًا للالتحاق بها مما جعلها تجتذب فئة من المصريين ممن أخفقوا في الالتحاق بالجامعة المصرية .^(٥)

ومع زيادة الاقبال على هذه الجامعة وخاصة بعد الاعتراف الرسمي بالشهادة التي تمنحها أدى ذلك إلى ارتفاع مستواها العلمي ، وتطوير المواد التي تدرس بها ، نتج عن ذلك توجه تلك الفئات إلى الحاق أبناءهم بالجامعات الأجنبية خارج البلاد وتركز التقديم على كليات الطب والهندسة ، ويقوم هؤلاء الطلاب بتحويل أوراقهم في السنة الدراسية الثانية أو الأولى إلى الكليات المناظرة في الجامعة المصرية ، ولقد تميز

^١ - رفعت فياض ، شهادات مضروبة ، الأهرام ١٩٩٥/٩/٢ ، ص ١٠ .

^٢ - المجلس العلي للجامعات ، ادارة الاحصاء ، السوات من ١٩٩١ : ١٩٩٨ ، بيان مقارن بالتوزيع النسبي للمقبولين بالجامعات عن طريق مكتب التنسيق من الحاصلين على الشهادات المعادلة

^٣ - على عد ربه ، مرجع سابق ، ص ١٥

^٤ - وليم عبيد ، ديموقراطية التعليم ، مجلة مصر واليونسكو ، الشعة القومية لليونسكو ، القاهرة ، يوليو - ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٢٣

^٥ - مديحة الصفحى ، سياسة التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص ص ٩٣ ، ٩٧ .

نظام التحويل بالمرونة الشديدة ، وفى ذلك تشير الدراسة التى قدمت عن معادلة الشهادات العلمية فى المجلس الأعلى للجامعات " فيما يتعلق باعتبار بعض الدرجات العلمية مؤهلة للالتحاق بالجامعات ، قد يحدث أحيانا ألا يكون هناك افتتاع كامل فى لجنة المعادلات بأن احدى الدرجات العلمية المعادلة لنظيرتها فى الجامعات المصرية وفى نفس الوقت ، ترى أن الدراسات التى قام بها الطالب فى مجموعها يمكن أن تؤهله للدرجة التالية ، فيصدر قرار باعتبار أن هذه الدرجة تؤهله للقيود فى الدرجة العلمية الأعلى ، وبذلك يصبح القرار مساويا تماما فى اثره لقرار اعتبار الدرجة معادلة " .^(١) كما تمت هذه التحويلات " خروجاً على القواعد حيث لم يحصل هؤلاء الطلاب على الحد الأدنى فى مجموع الدرجات اللازمة لقبول بهذه الكليات حيث تراوحت مجاميعهم بين ٥٠ - ٦٠ % ولقد تفاقمت هذه الظاهرة مع نهاية الثمانينات حيث بلغ عدد المتسولين للجامعات دون وجه حق أكثر من عشرة آلاف طالب ينتمى جميعهم لأسر ميسورة " .^(٢) تمكن أبناءها من دخول كليات القمة ، و كان هناك كثير من الأصوات التى تنادى بالحد من هذه الظاهرة لخطورتها على المستوى العلمى للطلاب واهدارها لمبدأ تكافؤ الفرص ، ومع ذلك ظلت هذه التحويلات حتى أخذت أعداد هؤلاء الطلاب فى الازدياد بشكل كبير، نتيجة لاتساع دائرة هذه الفئات التى تملك القدرة الاقتصادية ، وبدأت تظهر فى الأفق بوادر انشاء الجامعات الخاصة بعد ان انتشرت المعاهد الخاصة، صدور القرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٩١ بشأن تنظيم الجامعات انه "لا يجوز تحويل ونقل قيد الطلاب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات. الا اذا كان الطالب حاصلا على الحد الأدنى فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها للقبول بالكليات المعنية التى يرغب فى التحويل إليها".^(٣)

ولقد صدر هذا القرار بعد ان تخرج الآلاف من الأطباء والمهندسين وباقي التخصصات الأخرى، والذين وصلوا بفضل امكانياتهم المادية إلى مناصب مرموقة فى المجتمع بشكل قد لا يتناسب مع قدراتهم العقلية .

الجامعات الأجنبية

سبقت الإشارة فى الفصل السابق إلى كيفية ظهور هذه الجامعات وتعد هذه الجامعات خرقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فهى تقبل الطلاب الراسبين فى الثانوية العامة و (GCSE) أو الأمريكية وبذلك يستطيع الطلاب الراسبون بما يملكون من أموال الدخول إلى الجامعة والحصول على شهادات عليا بينما يحرم طلاب الثانوية العامة الناجحون والحاصلون على مجاميع منخفضة إلى حد ما من الالتحاق بأى جامعة نظراً لعدم وفرة امكانياتهم المادية هذا بالإضافة إلى ان هذه المنشأة لا تقدم تعليماً

١ - المجلس الأعلى للجامعات ، دراسة عن معادلة الشهادات العلمية فى المجلس الأعلى للجامعات ، سكرتارية الجلسات ، مايو ١٩٧٥

ص ٢٩ ،

٢ - عبد السلام نويرة ، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٩١

٣ - قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، جامعة القاهرة ١٩٩٦

حقيقيا وانما مجرد دراسات حرة تتم بالمراسلة عن بعد ولا ترقى إلى مستوى البرامج أو المناهج الدراسية التي تدرس بالجامعة .^(١)
 هذا بالإضافة إلى عدم جدية الامتحانات وسهولتها وعدم الاستعانة بأساتذة جامعيين على مستوى مرتفع في مجال التخصص .^(٢)
 ولقد أسرعت الجامعات بتعديل نظام الدراسة بها بعد قرار الإغلاق وتم تعيين أساتذة جامعيين على مستوى عالٍ إلا أن قرار الإغلاق كان حاسما وان كان تأخر بحيث سمح لـ ست فعات بالتخرج من هذه الجامعة بالرغم من عدم أحقيتهم في الحصول على هذه الشهادات فهم لا يملكون إلا القدرة المادية فقط .

رابعاً : التعليم العالى الخاص وتكافؤ الفرص التعليمية

أشارت الدراسة في الفصل السابق إلى الزيادة السريعة في المعاهد الخاصة نظام أربع سنوات ، حيث تمنح هذه المعاهد درجات معادلة لدرجتي البكالوريوس والليسانس بنظيرتها بالجامعات المصرية دون الالتزام بحد أدنى للمجموع في درجات الثانوية العامة .

من هذه المعاهد - على سبيل المثال - المعهد العالى للهندسة المعمارية ، وتكنولوجيا ادارة الأعمال ، يمنح خريجو المعهد من شعبة الهندسة المعمارية درجة بكالوريوس الهندسة ، كما يسمح له الانضمام إلى نقابة المهندسين ، كما يمنح درجة البكالوريوس المعادلة لدرجة البكالوريوس بكليات التجارة والأقسام المناظرة .^(٣) يقبل المعهد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة ودبلوم التجارة ودبلوم الصناعات بحد أدنى ٥٥ % ، بينما كان الحد الأدنى في مكتب التنسيق بالنسبة لكلية الهندسة ٨٨,٥ % ، وبالنسبة لكلية التجارة ٨٠ % .

ويعتبر هذا المعهد نموذجا للمعاهد العليا التي انتشرت في مصر مؤخرا مثل المعاهد العليا للسياحة والفنادق ، و معهد الألسن للغات ، ومعاهد اللغات المختلفة ، ويلاحظ من ذلك تركيز هذه المعاهد على نوعيات معينة من الشهادات .

الجامعات الخاصة

وباغلاق الباب الخلفى للالتحاق بالجامعات المصرية (خاصة كليات القمة) طلبا لتمييز الفئات ذات القدرة المادية ، كان لا بد من فتح باب آخر لاستمرار هذا التمييز وهو ما تمثل في الجامعات الخاصة ، فمن الملاحظ ان صدور القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الجامعة الأهلية في العام التالى مباشرة للقرار ٣٥٤ الخاص بتقييد التحويل من الجامعات الأجنبية الذى صدر عام ١٩٩١ وقد صدر هذا القرار استنادا على وجود قانون للتعليم الخاص فى الدستور وبنشاء التعليم الخاص فى مرحلة ما قبل التعليم الجامعى وهنا يجب الإشارة إلى ان وجود عدم التكافؤ فى الفرص فى التعليم الجامعى أخطر وابعد أثرا منه فى التعليم قبل الجامعى حيث تعتبر

^١ - ممد شهاب ، الأهرام ، ١٩٩٧/١١/٤ ، ص ١٣

^٢ - مقالة شخصية للباحث مع أحد طلاب هذه الجامعة

^٣ - النشرة الخاصة بالمعهد عام ١٩٩٩ - موافقة المجلس الأعلى للجامعات ، القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٦

الجامعة هي المؤسسة العلمية والأكاديمية التي تمتد المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية بالكوادر البشرية في كافة التخصصات . (١)

ولهذا فان الجامعة ترتبط ارتباطا مباشرا بمخرجات التعليم وما يرتبط به من تحديد مكانة المواطن في المجتمع وأثر ذلك على تكافؤ الفرص في الحصول على العمل المناسب وفرص الحياة بصفة هامة للعصر الحالي حيث ان آلية طبيعة العصر قد فرضت نفسها على التعليم الجامعي بحيث أصبح المجال الحقيقي لاعداد المواطن في عصر العلم والتكنولوجيا . (٢)

وبذلك يصبح انشاء جامعات خاصة يؤدي بالضرورة إلى منافسة خريجي الجامعات الخاصة لخريجي الجامعات الرسمية وذلك عن طريق أن تأتي الجامعات الخاصة بتخريج ما تقبل عليه سوق العمالة ، هذا من جانب ومن جانب آخر إلى نفوذ آبائهم الأغنياء بالإضافة إلى عمل معظم هؤلاء الخريجين في مؤسسات آبائهم الخاصة . (٣)

وبذلك يقدم التعليم العالي الخاص للخريجين خطوطا أو مستوى أفضل في سوق العمل " ويشكل التعليم هنا آلية هامة من آليات الاصطفاف الاجتماعي المزوج وهو التحديد الجامد و الصارم نسبيا للمواقع الاجتماعية " . (٤)

وتعرض الدراسة أهم مظاهر عدم تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي الخاص .

إذا كان تكافؤ الفرص يعني اتخاذ القدرات العقلية والشخصية كحد فاصل لاتاحة التعليم العالي للفرد فأصبح النظام المتبع حاليا في القبول للالتحاق بالجامعات يعتمد على المفاضلة بين المتقدمين لهذا النوع من التعليم وفقا لمعيار التفوق العلمي واعتمادا على المجموع الكلي الذي يحصل عليه الطالب في الثانوية العامة أو بالرغم مما يقال عن نظام الامتحانات وانه لا يمثل مقياسا صادقا نظرا لاختلاف الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ الا اننا ارتضينا هذه الاختبارات كوسيلة للانتقال من صف دراسي إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى وارتضينا مكتب التنسيق ليقوم بمهمة توزيع الطلاب وان كان كلا من الاختبارات ومكتب التنسيق ليسا هما الوسيلة المثلى . (٥) فلقد أصبحا هما الفيصل في تحقيق قدر من مبدأ تحقيق الفرص في الالتحاق بالتعليم الجامعي تأتي الجامعة الخاصة لتقضى على هذا القدر الضئيل الذي يسمح بتكافؤ الفرص للالتحاق بالجامعة حيث ان الجامعة الخاصة تؤدي إلى التفرقة بين طالبين حاصلين على نفس المجموع من الدرجات في امتحان الثانوية العامة لمجرد أن أحدهما يتمتع

١ - عبد الله محمد ، سياسية التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص ١٧٤

٢ - محمد حافظ غانم ، مقدمة كتاب دور الجامعات في عالم متغير تأليف ستيف كيرتز ، ترجمة عبد العزيز سليمان وآخرون ، القاهرة ، نخبة مصر للستر ن ١٩٧٥

٣ - تودرى مرقص ، موقف الرأي العام من انشاء جامعة خاصة في مصر ، المؤتمر السوي التاسع لتسم أصول التربية ، جامعة المنصورة ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ٤٣

٤ - محمد عبد الشفيق عيسى ، التكيف الهيكلي والنظام التعليمي ، المجلة المصرية للتسمية والتخطيط ، المجلد الخامس ، ع ٢ ، ١٩٧٧ ، ص ٩٩ ، ١٠٧

٥ - شبل دران ، تدبيراتية التعليم والثقافة ، التربية المعاصرة ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٢٨

بقدره مالية تتفوق على قدرة الطالب الآخر لأنها تقدم نوعا من التعليم لا يستطيع الالتحاق به الا أصحاب الدخول المرتفعة .^(١)

وبذلك يمتلك أصحاب الدخول الأعلى فرصة اضافية للتعليم العالى مع انخفاض مستواهم التحصيلي ولقد وضح ذلك في " عدم تحديد حد أدنى للمجموع الذى يحصل عليه الطالب فى الثانوية العامة كشرط للالتحاق بالجامعة الخاصة اثناء مناقشة المشروع " .^(٢) حيث يعوق هذا الشرط الكثيرين من الطلاب المتميزين اقتصاديا عندما يفشلون فى الحصول على هذه النسبة وهذا ما يخشاه المستثمرون الذين يعتمدون على ما يدفعه هؤلاء الطلاب الأثرياء فى تمويل الجامعة .وما يؤثر ذلك على التزام هذه الجامعات بالمستوى العلمى الجيد للطلاب فى مقابل ذلك يوجد هناك التزام من الدولة بالاعتراف بالشهادات والدبلومات التى تمنحها هذه الجامعات لخريجياتها ومعادلتها بالشهادات التى تمنحها الجامعات للحكومة .^(٣)

وبالرغم من عدم وجود تكافؤ فى الالتحاق بالجامعات الخاصة والجامعات الحكومية ، فالأولى لا تشترط المجموع والثانية تشترط المجموع ، يوجد مساواة فى مخرجات الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة وهذا يتعارض مع تحقيق ديموقراطية التعليم والعدالة الاجتماعية . لقد اقترح البعض انه يمكن تحقيق تكافؤ الفرص فى الجامعات الخاصة ، وذلك عن طريق ائاحة نظام جديد يتولاها بعض الميسورين فى مصر ويقوم بالصرف منه على أبناء غير القادرين الذين يمكنهم وضع نظام خاص يكفل لهم حق دخول هذه الجامعات الخاصة أسوة بأبناء القادرين .^(٤)

لقد كان من مبررات انشاء جامعة خاصة أنها جامعة تواجه السلبيات التى تعاني منها الجامعات المصرية بتوفير تخصصات علمية غير موجودة .^(٥)

وبذلك يشترط على هذه الجامعات الا تنشئ كليات متناظرة للكليات القائمة .^(٦)

وعند مناقشة قانون الجامعات الخاصة رفض أغلبية أعضاء مجلس الشعب إضافة عبارة التخصصات العلمية غير النمطية إلى مشروع القانون .^(٧)

وهذا يعنى تكرار تخصصات موجودة بالكليات القائمة حاليا ويتبع الجامعات الحكومية ولقد وضح ذلك مؤخرا بإستعراض الجامعات الخاصة التى أنشئت وهى (جامعة ٦ أكتوبر ، وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا - جامعة مصر الدولية) ويلاحظ ان جامعة واحدة من تلك الجامعات هى التى يحمل عنوانها تخصصات تعتمد على العلوم والتكنولوجيا أما بالنسبة للجامعات الأخرى فيغلب عليها التخصصات النظرية والنمطية ، فعلى سبيل المثال جامعة

١ - تودرى مرقص ، مرجع سابق ن ص ٤٤

٢ - مجلس الشعب ، مضبطة الجلسة السادسة ١٠٦ ، ١٨ يوليو ١٩٩٢ ، ص ٣٧

٣ - مجلس الشعب ، مضبطة رقم ١٠٧ ، ٩ يوليو ١٩٩٢ ، ص ٣٥

٤ - المرجع السابق ، ص ٣٧

٥ - تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعى الثانى ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢

٦ - مجلس الشعب ، مضبطة ١٠٦ ، ٢٨ يوليو ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ٣١

٧ - مضبطة الجلسة ١٠٧ ، ١٩ يوليو ١٩٩٢ ، ص ١٩

٦ أكتوبر والتي صرح رئيسها في تاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٦ "بأن الدراسة قد بدأت فى ١٣ كلية بجامعة ٦ أكتوبر ، هذه الكليات هى : كلية الطب والجراحة - الصيدلة - العلاج الطبيعى - النظم والمعلومات - كلية الاقتصاد والادارة - اللغات والترجمة - الإعلام وفنون الاتصال " (١).

ويلاحظ وجود نظائر فى الجامعات الحكومية لمعظم هذه الكليات ، كما ان إنشاء كلية طب خاصة قد أثار العديد من المشكلات حيث تعارض إنشاء هذه الكليات مع الدعوة السائدة من ضرورة خفض نسبة خريجي كليات الطب نظرا لارتفاع أعدادهم وعدم توافر فرص عمل ، حيث طالب وزير الصحة بعدم إنشاء كليات طب جديدة وذلك منذ فترة طويلة (٢) وحتى الان مازال وزير الصحة يطالب بالحد من انشاء كليات طب جديدة (٣).

ولقد احتجت نقابة الأطباء على إنشاء هذه الكليات للأسباب سالفة الذكر ورفضت الاعتراف بخريجي هذه الكليات ، كما رفضت انضمامهم إلى النقابة مما ترتب عليه وصول هذه القضية إلى المحاكم (٤) حيث أصدرت المحكمة الإدارية العليا مؤخرا قرارا برفض وقف الدراسة بكليات الطب والصيدلة بالجامعات الخاصة واستمرار الدراسة بها (٥) وبذلك فشلت نقابة الأطباء والصيدلة كجماعات مصالح للوقوف فى وجه جماعات الضغط المستفيدة من انشاء هذه الكليات .

وهذا يعنى أن معظم التخصصات التى أنشأتها الجامعات الخاصة لا تعبر عن حاجة المجتمع فى تخصصات علمية لخدمة مشروعات التنمية، وإنما تدل على ان الجامعة الخاصة لم تفتح من أجل إنشاء تخصصات نادرة وغير نمطية ، " وإنما من أجل استكمال تحقيق الوجهة الاجتماعية للفئات المسيطرة والهدف هنا هو الحصول على درجات جامعية مرموقة لأبناء فئات اقتصادية واجتماعية حرما مكتب التنسيق المحايد من الالتحاق بهذه الكليات المرموقة (٦) هذا من جانب ، ومن جانب آخر إلى الدافع الاستثمارى ، فان انشاء تخصصات مثل الاعلام والاقتصاد والطب - واللغات هى تخصصات ذات بريق خاص ، حيث تمثل كليات القمة فى التعليم الحكومى مما يضمن لها جذب تلك الفئات السابقة ، ونتيجة تلك الواجهة الرأسمالية أيضا فى اتجاسة معظم أصحاب المدارس الخاصة إلى افتتاح معاهد وكليات خاصة (يملك اثنان من الجامعات الخاصة أصحاب مدارس خاصة) وأصبحت اعلانات المدارس كالأتى (ترقبوا .. مفاجأة مدارس ... كلية ... الأمريكية - جامعة ... الدولية على مساحة ١٠٠٠٠٠٠ متر مربع رأس مال ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية) (٧).

١ - جريدة الأخبار ، ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٦ ، ص ٨

٢ - جريدة الأهرام ، ٢٤ / ٥ / ١٩٨٣ ، ص ٥

٣ - جريدة الأهرام ، ٢٦ / ٢ / ١٩٩٧ ، ص ١٣

٤ - الأهرام ، ٦ / ٩ / ١٩٩٧ ، القضية مارالت تطر حتى كاتبة الرسالة

٥ - جريدة الأهرام ، ٤ / ١ / ١٩٩٩ ، ص ١

٦ - حسان محمد حسان ، رأى فى الجامعة الاهلية ، مجلة التربية المعاصرة ، المجلد الثانى ، العدد الخامس يوليو ١٩٨٦ ، ص ص ٤٢١

٧ - جريدة الأهرام ، ٢٨ / ٦ / ١٩٩٨ ، ص ٣٧ (صفحة الاعلانات)

وتدل مثل هذه الاعلانات التي تنشر حاليا في الجرائد إلى الشكل الاستثماري للعملية التعليمية ، بالإضافة إلى ان معظم أبناء الطبقات القادرة سوف يكون لديهم ضمان بنوعية التعليم التي سوف يلتحقون بها بصرف النظر عن امكانياتهم العلمية وقدراتهم العقلية. حيث يلتحق التلاميذ بمبنى تعليمي واحد من رياض الأطفال حتى الجامعة دون الالتزام بأى قواعد أو شروط للالتحاق بأى مرحلة من المراحل، وقد يؤدي هذا النظام بالطلاب إلى عدم بذل أى مجهود ذهني حتى أولئك الذين يمتلكون مستويات ذكاء مرتفعة، حيث يتواجد لديهم اتجاه سلبي نظرا لضمان فرصة تعليمية مميزة نتيجة لقدراتهم المالية ، ويضاف إلى ذلك ان بعض أولياء أمور هؤلاء الطلاب يملكون نفوذا سياسيا قويا يمكنهم من تأهيل أبنائهم بعد تخرجهم من الجامعات الخاصة لتولي المناصب القيادية والعملية .

وعلى العكس من ذلك يوجد أبناء الأسر غير القادرة يخضعون إلى شروط الالتحاق التي تحددها الوزارة وقواعد الانتقال من مرحلة إلى مرحلة، مما يحتاج إلى بذل مجهود من العملية التعليمية للحصول على المجاميع المرتفعة التي تؤهلهم للالتحاق بالمرحلة الثانوية، ثم بالتعليم الجامعي نظرا لامكانياتهم الاقتصادية التي تتمثل في عجز الأفراد عن الحصول على الخدمة التعليمية ذات التكلفة الباهظة وبذلك يصبح أصحاب الثروات المالية والنفوذ الاقتصادي هم القادرين دون غيرهم على الاستثمار من التعليم والتمكن من صعود درجات السلم التعليمي".^(١)

ان هذا الوضع التعليمي يدل على " انه كلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية للفرد زادت فرصته في تحقيق مؤهلات تعليمية عليا، وبذلك فان الطبقة الاجتماعية تحد من تكافؤ الفرص المتكافئة في التعليم ".^(٢)

وهذا الوضع يؤكد " العودة إلى المجتمع الطبقي وفيه من يملك المال يملك السلطة ليحمي بها ما يملك ويحصل على مزيد من المال والسلطة أما من لا يملك فيبقى كما هو، وهنا يصبح التعليم أداة للمحافظة على المصفوفة الاجتماعية بشكل يخدم مصالح الطبقة العليا ".^(٣) كما أشار تقرير المجالس المتخصصة " إلى انه لا يمكن الاستناد إلى وجود تفاوت في استفادة الأفراد من بعض الخدمات التي تقدمها الدولة والقطاع الخاص ، نتيجة لتفاوت قدراتهم المالية ، لايجاد مثل هذا التفاوت في مجال التعليم الجامعي ، لان وجود درجات متعددة في وسائل المواصلات او وجود مستشفيات خاصة تقدم العلاج باجر أو توفر مدارس خاصة ، هو استفادة من أوضاع طبقية موجودة بالفعل، وليس له أثار بعيدة المدى الطويل في حين أن خلق هذا التفاوت في مجال التعليم الجامعي سيؤدي إلى تثبيت استمرار الأوضاع الطبقيّة الموجودة في المجتمع".^(٤) ويرجع ذلك كما سبق الإشارة إلى ارتباط مستويات الأفراد في الوظائف الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمخرجات الجامعة ولذلك " يصبح انشاء الجامعات الخاصة الغاء شبة تام لتحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم التي تتيح فرصا متكافئة أمام أبناء المجتمع للالتحاق بالتعليم العالي بشكل يحقق

^١ - مر المرسى سرحان ، اجتماعيات التربية ، ط٢ ، الأملو المصرية ، ١٩٧٨ ، ص٢٦٠

^٢ - سيد عبد مرسى ، التعليم والفرص المتكافئة ، مرجع سابق ، ص ٣٧

^٣ - سليمان سيم وعوض توفيق ، تكافؤ الفرص التعليمية في السياسة التعليمية في مصر ، مرجع سابق ص٧٨

^٤ - المجالس المتخصصة ، ١٩٨٩ ، ص٥٥

لهم العدالة الاجتماعية لأن هذه الجامعات تقسم أبناء المجتمع إلى طلاب أبناء القادرين وطلاب فقراء غير قادرين". (١)
وهكذا يصبح المجتمع المصرى يتسم بوجود شرائح مختلفة منتشرة فى نسيجه كل منها يتلقى تعليماً خاصاً به. (٢)

ومهما قيل عن مبررات لإنشاء جامعة خاصة، ^{وأما} امتداداً للتعليم الخاص وبالرغم مما قد تحققه هذه الجامعات من بعض الفوائد للنظام التعليم المصرى فإنها سوف تظل مظهراً من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية، بالإضافة إلى أشكال التعليم الخاص المختلفة " لأنه ليست هناك صيغة مثلى تسمح لان يتعايش التعليم الخاص والتعليم الرسمى دون اهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ". (٣)

١ - جمال الدين مرسى ، من الحرم الجامعى ، ع.٥. للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٧٦

٢ - ابراهيم عباس الزهرى ، التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين (مرجع سابق) ، ص ١٧

٣ - عبد القادر ابراهيم تركى ، تكافؤ الفرص التعليمية فى الديمقراطيه والتعليم ، مؤتمر رابطة التربية الحديثة ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٤

الخلاصة

مما سبق يتضح أن تلك الأشكال إلى أوجدتها جماعات الضغط قد أدت إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، فالنوعية الجيدة والتعليم المميز الذى تقدمه المدارس الخاصة للغات يقابله ترد فى العملية التعليمية فى المدارس الحكومية مما يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى تقديم مستويات تعليمية متقاربة لجميع التلاميذ ، مما أثر بعد ذلك على عدم تكافؤ الفرص فى الالتحاق بالجامعات حيث أظهرت الدراسات تفوق طلاب مدارس اللغات فى الالتحاق بالجامعات بنسبة تفوق طلاب المدارس الحكومية .

وتعتبر الشهادات المعادلة سواء كانت داخل مصر والمتمثلة فى شهادات G.C.E أو G.C.S.E أو الدبلوم الأمريكى وغيرها مظهرا آخر من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية من حيث اختلاف المواد التى يتم تدريسها للطلاب ، ومرونة النظام التعليمى التابعة له فى مقابل صرامة النظام التعليمى فى الثانوية العامة المصرية ، بالإضافة إلى ذلك لا يخضع هؤلاء الطلاب إلى التنسيق مع طلاب الثانوية العامة حيث حددت لهم نسبة ٥ % من الأماكن المتاحة فى الجامعة مما أدى إلى زيادة نسبة المقبولين فى الجامعة (خاصة كليات القمة) من طلاب الشهادات المعادلة ، وينطبق ذلك على طلاب الشهادات المعادلة خارج مصر ، وإن كان هناك عبئ أكبر على أولياء الأمور فى التكلفة المادية لهذه الشهادات .

لقد أدى وجود جماعات الضغط فى مجال التعليم العالى الخاص إلى مظاهر كثيرة أدت إلى اهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ومن ذلك ظهور الجامعات الأجنبية داخل مصر والتي كانت تقبل الراسبين فى الثانوية العامة ، وشهادة G.C.S.E وتم انشاؤها بدون ترخيص من وزارة التعليم العالى والتي صدر قرار باغلاقها تماما ، واستمرت احدى هذه الجامعات تعمل تحت شعار (عدم ضياع مستقبل الطلاب الذين التحقوا بها) ، وما زالت تعمل حتى كتابة هذه الرسالة ، بل تقبل طلاب جدد ، بالرغم من اشتراط وزير التعليم العالى عدم قبول طلاب جدد بها ، مما اضطر الوزير مؤخرا إلى ابلاغ النائب العام ضد هذه الجامعة لمخالفتها لقرار الاغلاق فى ٤ يوليو ١٩٩٩^١ .

الجامعات الخاصة التى تعتبر أحد مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لاعتماد طلابها على القدرة المالية لأولياء أمورهم أكثر من اعتمادهم على القدرة العلمية والعقلية ، وبالرغم مما قد تحققه هذه الجامعات من رفع بعض الأعباء عن التعليم الحكومى ، إلا أنها سوف تظل مظهرا من مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية .